ظاهرة الإعراب في النحو العربي

د . التواتي بن التواتي

أستاذ النحو العربي وأصوله بجامعة عمار ثليجي ـ الأغواط ـ

ملخص المقال: يتناول هذا المقال ظاهرة الإعراب في النحو العربي وما دار حولها من جدل بين الدارسين المحدثين مما دلّ على قصور كثير منهم في النظر والتحليل والفهم وأنّ هدفهم كان تقويض هذا البناء الذي قام به جمع من علماء أفذاذ فطاحل ربط بينهم نسب علمي، وفهموا أن النحو العربي ليس هو الدراية بالإعراب وإنما هو (أي: الإعراب) جزء منه، وإنّ مفهوم علم النحو أعمق مما تصوره هؤلاء.

والذي دعاهم إلى هذا الاعتقاد وظيفة النحو التي يراها النحاة القدامى هي تعيين صلة الكلمات بعضها ببعض في الجملة الواحدة بحسب المعنى المراد وكانت حركات الإعراب في العربية تقوم بالجزء الأكبرمن تلك الوظيفة حتى طغى معنى الإعراب على النحو كلّه حتى سمي بعلم الإعراب وليس هذا التعريف صحيحا على يظهر لنا لاحقا لأنّ النحو أوسع من الإعراب وأشمل.

شغلت ظاهرة الإعراب النحاة منذ وُضع النحو وكان قد هداهم استقراؤهم إلى أن نظم الكلمة في الجملة له أثره في أن يكون على حال معينة من الرفع أو النصب أو الجرّ أو الجزم ومن ثَمَّ كان موقع الكلمة أو اقترانها بنوع معين من الأدوات علامة على أنّها قد اكتسبت أثرا إعرابيا خاصا، وكانت لهم في هذا المجال أصولهم وقوانينهم ولم يختلف النحاة في أن المحدث لهذه الآثار إنما هو المتكلم فهو الذي يرفع وينصب ويجر ويجزم، ولكنهم اصطلحوا على تسمية هذه الأدوات عوامل من حيث أنّها أوجبت ذلك، ولا نزاع أيضا أن النحو هو قانون اللغة العربية وميزان تقويمها وإذا كانت اللغة العربية هي رأس مال لكلّ ناظر في أي نصّ فحينئذ يحتاج إلى المعرفة بالنحو وطرق الإعراب. وهنا نسأل ما الإعراب ؟ وما هو مفهوم الإعراب عند النحاة المحدثين؟ وما هي وظيفة الإعراب؟ وما علاقة الإعراب بالمعنى؟ وهل الإعراب هو النحو؟ التفاعل بين الدلالة والمعنى؟ وهذه مجموعة وغيرها من الأسئلة جديرة بالاهتمام نحاول في هذه الصفحات مناقشتها والإجابة عنها بما فتح الله تعالى :

التعريف اللغوي : قال الأزهري : الإعراب والتعريب معناهما واحد وهو الإبانة يقال: أعرب عنه لسانه وعرب أي أبان وأفصح وأعرب عن الرجل بيّن عنه وعرب عنه تكلم بحجته.

وحكى ابن الأثير عن ابن قتيبة إنما سمي الإعراب إعرابا لتبيينه وإيضاحه ومنه الحديث الآخر : "فإنما كان يعرب عما في قلبه لسانه"

ومنه حديث التيمي: "كانوا يستحبون أن يلقنوا الصبي حين يعرب أن يقول: لا إله إلا الله سبع مرات" أي: حين ينطق ويتكلم وفي حديث السقيفة: "أعربهم أحسابا" أي: أبينهم وأوضحهم ويقال : أعرب عما في ضميرك أي أَبِنْ ومن هذا يقال للرجل الذي أفصح بالكلام : أعرب.[1]

قال الخليل: وأعرب الرجل أفصح القول والكلام وهو عرباني اللسان أي: فصيح وأعرب الفرس إذا

خلصت عربيته وفاتته القرافة.[2] ومنه قول رسول الله "الثيب يعرب عنها لسانها".[3]

وسمى النحويون اعتقاب الحركات على أواخر الأسماء المتمكنة والأفعال المضارعة إعرابا لأنه يكون الإعراب أي البيان للمعاني المختلفة وقيل: الإعراب منقول من قولهم عربت معدته أي فسدت فكان المعنى في الإعراب إزالة الفساد ورفع الإبهام لأنك إذا خالفت بين الحركات وجعلت كل واحدة على معنى أتضح المراد وزال اللبس فأعربت على هذا الوجه مثل{أعجمت الكتاب أي أزلت عجمته}وهذه الهمزة تسمى همزة السلب.

وقد وردت لفظ "إعراب" مبكرا في الصدر الأول وأنّها من الألفاظ التي استعملها رسول الله فقد روي عن أبي هريرة قال: قال رسول الله: "أعربوا القرآن والتمسوا غرائبه".

1 ـ لسان العرب ، ابن منظور ، 588/1

2 ـ العين ، الخليل ، 128/2

3 ـ المغرب ، 50/2

تحقيق الحديث: روي هذا الحديث من طرق كثيرة وهو حديث صحيح الإسناد على مذهب جماعة من الأئمة ولم يخرجه البخاري ومسلم وأخرجه الحاكم في مستدركه عليهما.

وأما المعنى المراد من قولهم : "إعراب القرآن" فله معنيان:

أحدها: أن يحافظ على الحركات التي بها يتميز لسان العرب على لسان العجم لأن أكثر كلام العجم مبني على السكون وصلا وقطعا ولا يتميز الفاعل من المفعول والماضي من المستقبل باختلاف المقاطع.

والثاني: أن يحافظ على أعيان الحركات ولا يبدل شيء منه بغير لأن ذلك ربما أوقع اللحن المعنى.

وعن ابن مسعود قال: قال رسول الله: «من قرأ القرآن فأعربه فله بكل حرفٍ عشر حسنات ومن قرأه ولحن فيه فله بكلّ حرفٍ حسنة»

تحقيق الحديث : روي من طرق كثيرة منها هذه الرواية التي أخرطها الطبراني في الأوسط.ورواه الترمذي وقال: حسن صحيح. وقال أبو بكر وعمر: »إعراب القرآن أحب إلينا من حفظ بعض حروفه«.

وإن القصد من إثبات هذين الحديثين لندرك أن لفظ "إعراب" عرف مبكّرا وأن المراد منها ليس كما هو مفهوم في اصطلاح النحويين الآن وإنّما المراد منها الإبانة والتوضيح لا غير.

يقول المناوي: الإعراب في اللغة البيان والفصاحة والإيضاح وعرفا نحويا اختلاف آخر الكلمة باختلاف العوامل لفظا أو تقديرا وبالفتح سكان البادية.[4]

4 ـ التعاريف ، محمد عبد الرؤوف المناوي ، ص: 75

وهذه التعريفات اللغوية تكاد تجمع على أن الإعراب معناه الإبانة والظهور وإن هذه آثار حسان التي أوردناها تدلّ على أن معنى الإعراب هو الإيضاح والإبانة: وقد أخرج ابن الأنباري عن أبي بكر الصديق قال: لأنْ أعرب آية من القرآن أحب إلي من أن أحفظ آية.

وأخرج أيضا عن عبد الله بن بريدة عن رجل من أصحاب النبي قال: لو أني أعلم إذا سافرت أربعين ليلة أعربت آية من كتاب الله لفعلت. وأخرج أيضا من طريق الشعبي قال : قال عمر : من قرأ القرآن فأعربه كان له عند الله أجر شهيد.

قال السيوطي: معنى هذه الآثار عندي إرادة البيان والتفسير لأن إطلاق الإعراب على الحكم النحوي اصطلاح حادث ولأنه كان في سليقتهم لا يحتاجون إلى تعلمه ثم رأيت ابن النقيب جنح إلى ما ذكرته وقال : ويجوز أن يكون المراد الإعراب الصناعي وفيه بعد. وقد يستدل له بما أخرجه السلفي من حديث ابن عمر مرفوعا "أعربوا القرآن يدلكم على تأويله".[5]

التعريف الاصطلاحي: الإعراب عند النحاة هو اختلاف آخر الكلمة لاختلاف العامل فيها لفظا أو تقديرا ويدخل في هذا إعراب الاسم الصحيح والمعتل فالمقصور يقدر على ألفه الإعراب كاللفظ وليس كذلك آخر المبني فإن آخره إذا كان ألفا لا تقدر عليه حركة إلا أن يكون مما يستحق البناء على الحركة.

5 ـ الإتقان في علوم القرآن ، السيوطي ، 465/2

وقيل: الإعراب هو اختلاف أواخر الكلم باختلاف العوامل والفرق بين الإعراب والبناء أن الإعراب هو الاختلاف والبناء هو اللزوم والذي يدل على صحة هذا إضافة هذه الحركات إلى الإعراب والبناء فيقال حركات الإعراب وحركات البناء.[6]

وقال ابن هشام: الإعراب أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر الكلمة وأنواعه أربعة رفع ونصب في اسم وفعل نحو: {يد يقوم ، وإن زيدا لن يقوم} وجر في اسم نحو : لزيد ، وجزم في فعل نحو: لم يقم ،ولهذه الأنواع الأربعة علامات أصول وهي الضمة للرفع والفتحة للنصب والكسرة للجر وحذف الحركة للجزم وعلامات فروع عن هذه العلامات.[7]

واختلف علماؤنا القدامى ومنهم (ابن الأنباري وأبو البقاء العكبري) في مفهوم الإعراب لغة واصطلاحا ارتأى البحث إثبات هذا الخلاف تعميما للفائدة وبيانا للمفهوم

أما مفهوم الإعراب عند ابن الأنباري لغة واصطلاحا: ففيه ثلاثة أوجه :

الوجه الأول: أن يكون سمي بذلك لأنه يبين المعاني مأخوذ من قولهم : أعرب الرجل عن حجته إذا بينها ومنه قوله: "الثيب يعرب عنها لسانها" أي: يبين ويوضح قال الشاعر من الطويل :

---

6 ـ أسرار العربية ، ابن الأنباري ، ص: 43

7 ـ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، 1/39

وجدنا لكم في آل حـــم آيـــة تأولـهـــا مـنـا تقي ومـعـــرب

فلما كان الإعراب يُعَيِّن المعاني سمي إعراب.

الوجه الثاني: أن يكون سمي إعراب لأنه تغير يلحق آخر الكلم من قولهم: عربت معدة الفصيل إذا تغيرت فإن قيل: العرب في قولهم: عربت معدة الفصيل معناه الفساد فكيف يكون الإعراب مأخوذا منه قيل: معنى قولك: أعربت الكلام أي: أزلت عربه وهو فساده وصار هذا كقولك "أعجمت الكتاب" إذا أزلت عجمته و"أشكيت الرجل" إذا أزلت شكايته وعلى هذا حمل بعض المفسرين قوله تعالى: **(إِنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا)** طه/أي أزيل خفاؤها وهذه الهمزة تسمى همزة السلب.

الوجه الثالث: أن يكون سمي إعراب لأن المعرب للكلام كأنه يتحبب إلى السامع بإعرابه من قولهم: "امرأة عروب" إذا كانت متحببة إلى زوجها قال الله تعالى: **﴿عُرُبًا أَتْرَابًا(37)﴾** الواقعة/أي متحببات إلى أزواجهن فلما كان المعرب للكلام كأنه يتحبب إلى السامع بإعرابه سمي إعراب.[8]

أما معناه الإعراب من جهة الاصطلاح عند أبي البقاء فقد ورد فيه أربعة أوجه:

أحدها: أن الإعراب هو الاختلاف على ما سبق في حده والاختلاف معنى لا لفظ.

8 ـ أسرار العربية، ابن الأنباري، ص: 40ـ 41

الثاني : أنه فاصل بين المعاني والفصل والتمييز معنى لا لفظ.

الثالث : أن الحركات تضاف إلى الإعراب فيقال حركات الإعراب وضمه. إعراب والشيء لا يضاف إلى نفسه.

الرابع: أن الحركة والحرف يكونان في المبني وقد تزول حركة المعرب بالوقف مع الحكم بإعرابه وقد يكون السكون إعرابا وهذا كله دليل على أن الإعراب معنى.[9] وأجود ما قيل في إقامة الإعراب، وترك التغيير ما أنشدناه أبو أحمد عن الصولي :

ويعجبني زيُّ الفتى وجمالُه ... ويسقط من عيني ساعةَ يلحنُ

على أن للإعراب حداً ورُبما ... سمعت من الأعراب ما ليس يحسنُ

ولا خيرَ في اللفظ الكريه استماعه ... ولا في قبيح اللحن والقصدُ أزينُ

وتحدث ابن جني عن مفهوم الإعراب فقال: أما لفظه فإنه مصدر أعربت عن الشيء إذا أوضحت عنه وفلان معرب عما في نفسه أي مبين له وموضح عنه ومنه: عربت الفرس تعريبا إذا بزغته وذلك أن تنشف أسفل حافره ومعناه أنه قد بان بذلك ما كان خفيا من أمره لظهوره إلى مرآة العين بعد ما كان مستورا وبذلك تعرف حاله أصلب هو أم رخو وأصحيح هو أم سقيم ؟ وغير ذلك.

وأصل هذا كله قولهم: العرب وذلك لما يعزى إليها من الفصاحة والإعراب والبيان ومنه قوله في الحديث "الثيب تعرب عن نفسها" والمعرب صاحب الخيل العراب وعليه قول الشاعر:

9ـ اللباب في علل البناء والإعراب ، أبو البقاء ، 53/1

وَيَصْهِلَ فِي مِثْلِ جَوْفِ الطَّوِيِّ صَهِيلًا يُبَيِّنُ لِلْمُعْرِبِ

أي : إذا سمع صاحب الخيل العراب صوته علم أنه عربي ومنه عندي عروبة والعروبة للجمعة وذلك أن يوم الجمعة أظهر أمرا من بقية أيام الأسبوع لما فيه من التأهب لها والتوجه إليها وقوة الإشعار بها قال :

بَاتَ عَذُوبًا لِلسَّمَاءِ كَأَنَّمَا (يُوَائِمُ رَهْطًا لِلْعُرُوبَةِ صُيِّما

ولما كانت معاني المسمين مختلفة كان الإعراب الدال عليها مختلفا أيضا وكأنه من قولهم : عربت معدته أي فسدت كأنها استحالت من حال إلى حال كاستحالة الإعراب من صورة إلى صورة.[10]

الاختلاف في أصل الإعراب هل هو الأسماء أم الأفعال؟

اختلف النحاة في إعراب الأسماء والأفعال على مذهبين:

(أ) ـ ذهب البصريون أن الإعراب أصل في الأسماء فرع في الأفعال فالأصل في الفعل البناء عندهم.

وحجتهم في ذلك أن الإعراب أتي به لمعنى لا يصح إلا في الاسم فاختص بالاسم كالتصغير وغيره من خواص الاسم والدليل على ذلك أن الأصل عدم الإعراب لأن الأصل دلالة الكلمة على المعنى اللازم لها والزيادة على ذلك خارجة عن هذه الدلالة وإنما يؤتى بها لتدل على معنى عارض يكون تارة والمعنى الذي يدل عليه الإعراب كون الاسم فاعلا أو مفعولا أو مضافا إليه لأنه يفرق بين هذه المعاني وهذه المعاني

10 ـ الخصائص ، ابن جني ، 36/1

تصح في الأسماء ولا تصح في الأفعال فعلم أنها ليست أصلا بل هي فرع محمول على الأسماء في ذلك.

(ب) ـ وذهبَ الكوفيون إلى أن الإعراب أصل في الأسماء وفي الأفعال والأول هو الصحيح ونقل ضياء الدين بن العلج في البسيط أن بعض النحويين ذهب إلى أن الإعراب أصل في الأفعال فرع في الأسماء.

واحتجوا بأن الإعراب في الفعل يفرق بين المعاني فكان أصلا كإعراب الأسماء وبيانه قولك : أريد أن أزورك فيمنعني البواب إذا رفعت كان له معنى وإذا نصبت كان له معنى وكذلك قولك:لا يسعني شيء ويعجز عنك إذا نصبت كان له معنى وإذا رفعت كان له معنى آخر وكذلك باب الجواب بالفاء والواو نحو : لا تأكل السمك وتشرب اللبن وهو في ذلك كالاسم إذا رفعت كان له معنى وإذا نصبت أو جررت كان له معنى آخر.

مناقشة وتوضيح : أما إعراب الفعل فلا يتوقف عليه فهم المعنى بل المعنى يدرك بالقرائن المحققة به والإشكال يحصل فيه بالحركة التي لا يقتضيها المعنى لا بعدم الحركة ألا ترى أن قوله : {أريد أن أزورك فيمنعني البواب} لو سكنت العين لفهم المعنى وإنما يشكل إذا نصبتها وإنما جاء الإشكال من جهة العطف لا بالنظر إلى نفس الفعل إذ لا فرق بين قولك : يضرب زيد في الضم والفتح والكسر والسكون فإنه في كل حال يدل على الحدث والزمان وكذلك إذا قلت :{لم يضرب

ولن تضرب} فإن الفعل منفي ضممت أو فتحت أو سكنت وكذلك : {لا يسعني شيء ويعجز عنك} إذا فتحت أردت الجواب وإذا ضممت عطفت ولو أهملته لفهمت المعنى وكذلك : "لا تأكل السمك وتشرب اللبن"

والحاصل من ذلك كله أمر عرض بالعطف وحرف العطف يقع على معان فلا بد من تخليص بعضها من بعض فبالحركة يفرق بين معاني حرف العطف ولا يفرق بين معنى الفعل ومعنى له آخر.[11]

الإعراب في نظر النحاة المحدثين : فإذا كانت ظاهرة الإعراب من الدعامات التي يقوم عليها النحو العربي إلاّ أنها ظاهرة وجدت من يعارضها يدعو إلى تقويضها وتمتد هذه جذور هذه الحركة المناوئة للإعراب في العصر الحديث إلى مطلع القرن الماضي حين سادت البلاد العربية دعوات مظنونة تسعى إلى هدم بنيان النحو وقد وجهت تلك الدعوات حرابها إلى الإعراب متخذة أشكالا متنوعة.

ومن المتحمسين إلى منابذة الإعراب: لطفي السيد الذي أخرج الإعراب من ركائز اللغة ، وسلامة موسى الذي دعا إلى نبذ العربية برمتها واتخاذ العامية بدلا منها، وأنيس فريحة الذي نظر إلى الإعراب أنّه بقية البداوة ولا ينسجم مع روح العصر. [12] وغيرهم من المعاصرين

11 ـ مسائل خلافية في النحو ، أبو البقاء العكبري ، ص : 87-88

12 ـ التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر ، عبد الفتاح لاشين ، ص : 70 (بتصرف)

الذين يضمرون الكيد للعربية والدعوة إلى نبذها واستبدالها...فهذه الدعوات تنمّ عن شخصية مهزوزة ، وضحالة علم، وضيق أفق في الدراية، وهي دعوات هدامة لا تستند إلى أسس علمية. ولا زالت هذه الدعوات تتلوّن كالحرباء فتارة بالدعوة إلى تيسير النحو، وتارة أخرى في الرفق بطالب علم النحو وعدم إثقال كاهله بالتخريجات النحوية والتعقيدات وغيرها من الدعوات[13] الضالة المضلّة، وإن كان القصد منها لا يخفى على ذي بصيرة إلاّ أنها أثارت نقاشا علميا واسعا ودفعت عجلة البحث العلمي في ميدان البحث اللغوي في البلاد العربية إلى الأمام مما جعل اللغة العربية تستفيد مما جدّ من النظريات كما دفعت الغيورين من العلماء المخلصين البحثَ في تراثنا العلمي والمقارنة بينه وبين النظريات الغربية قصد الاستفادة والإثراء.

ونسجل أنّه ظهر فريق من النحاة مدافعا عن العربية عموما وعن الحركات الإعرابية خصوصا وردّ على هؤلاء المتقولين بالأدلة التي تدفع كلّ تشكيك في صلاحيته سواء من دعا منهم إلى التسكين أو من شكك في دلالة الإعراب على معان ونذكر منهم :

(أ) ـ الأستاذ رمضان عبد التواب الذي يرى أن الإعراب كان موجودا في اللغات السامية وهو أمر ينفي التزام بالتسكين أو أن تحريك الحروف لا يكون إلاّ لضرورة، كما أن أوزان الشعر ومعاييره تنفي هذا

13 ـ لقد سبق أن نشرنا ردّا على دعاة التيسير في ملّة اللسانيات راجع العدد 8و9 سنة 2005

التوجه ثمّ إن الأخبار التي وردت عن فِطنة العلماء العرب بإزاء الحد من اللحن في الصدر الأوّل لدليل ساطع على دلالة الحركات على معان، وهو ينوه إلى أن القرآن وصل إلينا معربا بالتواتر، يدلّ على أن حركات الإعراب كانت موجودة.[14]

(ب)ـ أما الأستاذ طه الراوي فيلمح إلى أن الحركات الإعرابية كانت من بين الأسباب التي استفزت النحاة إلى وضع النحو وذلك للحدّ من اللحن.[15]

وما ذكره الأستاذ الفاضل تترجمه واقعة أبي الأسود مع ابنته يروى أن سبب وضع النحو أن أبا الأسود دخل على ابنته بالبصرة فقالت له: يا أبت ما أشدُّ الحر متعجبة ورفعت(أشد)فظنها مستفهمة فقال: شهر ناجر فقالت: يا أبت إنما أخبرتك ولم أسألك فأتى علي (فقال يا أمير المؤمنين: ذهبت لغة العرب ويوشك إن تطاول عليها زمان أن تضمحل فقال له : وما ذاك ؟ فأخبره خبر ابنته فقال : هلم صحيفة ثم أملى عليه الكلام لا يخرج عن اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ثم رسم له رسوما فنقلها النحويون في كتبهم.[16]

وسواء كانت هذه الرواية أو غيرها هي التي كانت سببا في وضع النحو إلاّ أن الثابت لدى جمهور النحاة أن اللحن كان هو الدافع إلى

14ـ فصول في فقه اللغة ، رمضان عبد التواب ، ص : 373

15ـ نظرة في النحو ، طه الراوي ، ص : 332

16ـ المثل السائر ، ابن الأثير ، 30/1

ذلك هو الحركات الإعرابية. وأن بها (الحركات الإعرابية) نصل إلى معرفة المعاني المقصودة ، ونفرق بين الفاعل والمفعول وغير ذلك كما تبيّنه وظيفة الإعراب.

وظيفة الإعراب : أما وظيفة الإعراب فقد بيّنها أبو البقاء العكبري وغيره من النحاة كابن جني :

(1)ـ قال أبو البقاء: إن الإعراب فارق بيّن المعاني العارضة كالفاعلية والمفعولية والتعجب والنفي والاستفهام نحو : ما أحسن زيدا! وما أحسن زيدٌ؟ وما أحسن زيدٍ. فإن الحركات هنا هي الفارق بين المعاني وإذا ثبت أن الإعراب فارق بين المعاني فالفرق الحاصل عن الفارق يعرف تارة بالعقل كمعرفة أن الاثنين أكثر من الواحد وأقل من الثلاثة هذا معلوم بالعقل من غير لفظ يدل عليه، وتارة يعرف بالحس من السمع والبصر واللمس والذوق والشم فأنت تفرق بين زيد وعمرو في التسمية بما تسمعه من اللفظين وتفرق بين الأحمر والأبيض بحاسة البصر وبين الحار والبارد والناعم والخشن باللمس وبين الحلو والمر بالذوق وبين الريح الطيبة والخبيثة بالشم والإعراب من قبيل ما يعرف بحاسة السمع ألا ترى أنك إذا قلت: لإنسان افرق بين الفاعل والمفعول والمضاف إليه في نحو قولك :{ضرب زيد غلام عمرو} فإنه إذا ضم أولا وفتح ثانيا وكسر ثالثا حصل لك الفرق بألفاظه لا من طريق المعنى فإنك أنت قد تدرك هذا المعنى بغير لفظ فدل أن الإعراب هو لفظ الحركة.[17]

17 - مسائل خلافية في النحو ، أبو البقاء العكبري ، ص : 109

(2)- قال ابن جني : الإعراب هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ ألا ترى إنك إذا سمعت : أكرم سعيد أباه وشكر سعيدا أبوه علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول ولو كان الكلام سرجا واحدا لأستبهم أحدهما من صاحبه فإن قلت : فقد تقول : ضرب يحيى بشرى فلا تجد هناك إعرابا فاصلا وكذلك نحوه قيل: إذا اتفق ما هذه سبيله مما يخفى في اللفظ حاله ألزم الكلام من تقديم الفاعل وتأخير المفعول ما يقوم مقام بيان الإعراب فإن كانت هناك دلالة أخرى من قبل المعنى وقع التصرف فيه بالتقديم والتأخير نحو: أكل يحيى كمثرى لك أن تقدم وأن تؤخر كيف شئت وكذلك ضربت هذا هذه وكلم هذه هذا وكذلك إن وضح الغرض بالتثنية أو الجمع جاز لك التصرف نحو قولك : أكرم اليحييان البشريين وضرب البشر بين اليحيون وكذلك لو أومأت إلى رجل وفرس فقلت : "كلم هذا هذا" فلم يجبه لجعلت الفاعل والمفعول أيهما شئت لأن في الحال بيانا لما تعني وكذلك قولك : "ولدت هذه هذه" من حيث كانت حال الأم من البنت معروفة غير منكورة وكذلك إن ألحقت الكلام ضربا من الإتباع جاز لك التصرف لما تعقب من البيان نحو : ضرب يحيى نفسه بشرى أو كلم بشرى العاقل معلى أو كلم هذا وزيدا يحيى ومن أجاز : قام وزيد عمرو لم يجز ذلك في نحو : كلم هذا وزيد يحيى وهو يريد كلم هذا يحيى وزيد كما يجيز ضرب زيدا وعمرو وجعفر.[18]

18 - الخصائص ، ابن جني ، 35/1

ويقول : ألا ترى أن موضوع الإعراب على مخالفة بعضه بعضا من حيث كان إنما جيء به دالا على اختلاف المعاني.[19]

العلاقة بين الإعراب والمعنى: قد أجمع النحاة على أن الإعراب فرع المعنى وأنّ الصّلة بينهما وثيقة من جهة القراءات القرآنية، وإن تعددها ليس إرهاقا لكاهل طالب العلم كما يظن وإنّما لحكمة أرادها الله تعالى وتعددها تعدد للأحكام المستنبطة حسب الوقائع والنوازل وهذا بيانه :

(أ)- قوله تعالى : ﴿وَإِنْ تُبْدُوا مَا فِي أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ﴾البقرة/284 قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وحمزة والكسائي **(فيغفر ويعذب)** بالجزم عطف على الجواب وقرأ بن عامر وعاصم بالرفع فيهما على القطع أي : فهو يغفر ويعذب.

وروي عن ابن عباس والأعرج وأبي العالية وعاصم الجحدري بالنصب فيهما على إضمار (أن) وحقيقته أنه عطف على المعنى كما في قوله: ﴿فَيُضَاعِفَهُ لَهُ﴾ البقرة/والعطف على اللفظ أجود للمشاكلة كما قال الشاعر :

ومتى مايع منك كلاما (يتكلم فيجبك بعقل.

قال النحاس: وروي عن طلحة بن مصرف **(يحاسبكم به الله يغفر)** بغير فاء على البدل وبها قرأ الجعفي وخلاد وروي أنها كذلك في مصحف ابن مسعود.

---

19 ـ الخصائص ، ابن جني ، 175/1

قال ابن جني: هي على البدل من **(يحاسبكم)** وهي تفسير المحاسبة وهذا كقول الشاعر :

رُوَيْدًا بَنِي شيْبَانَ بَعْضَ وَعِيدِكم تُلاقُوا غَدًا خَيْلِي عَلَى سَفَوانِ

تُلاقُوا جِيادًا لا تَحِيد عَنِ الْوَغَى إذَا مَا غَدَتْ في الْمَأْزَق الْمُتَدَانِي

فهذا على البدل وكرر الشاعر الفعل لأن الفائدة فيما يليه من القول قال النحاس: وأجود من الجزم لو كان بلا فاء الرفع يكون في موضع الحال كما قال الشاعر :

مَتَى تَأْتِهِ تَعْشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ تَجِدْ خَيْرَ نَارٍ عِنْدَهَا خَيْرُ مُوقِد [20]

(ب) ـ وقوله تعالى {وَيَذَرَكَ وَآلِهَتَكَ} قرئ برفع {يذرك} ونصبه وجزمه للخفة [21]

ـ قرأ نعيم بن ميسرة (ويذرك) بالرفع على تقدير المبتدأ أي: وهو يذرك أو على العطف على (أتذر موسى) أي : أتذره ويذرك.

ـ وقرأ الأشهب العقيلي (ويذرك) بالجزم إما على التخفيف للسكون بثقل الضمة أو على ما قيل فيه ﴿**وَأَكُنْ مِنْ الصَّالِحِينَ**﴾ في توجيه الجزم وقرأ أنس بن مالك بالنون والرفع ومعناه أنهم أخبروا عن أنفسهم بأنهم سيذرونه وآلهته.

ـ وقرأ الباقون {ويذرك} بالنصب بأن مقدرة على أنه جواب الاستفهام والواو نائبة عن الفاء أو عطفا على يفسدوا أي ليفسدوا

---

20 ـ الجامع لأحكام القرآن ، القرطبي ، 423/3

21 ـ الإتقان في علوم القرآن ، السيوطي ، 544/1

وليذرك لأنهم على الفساد في زعمهم وهو يؤدي إلى ترك فرعون وآلهته.[22]

(ج) ـ وقوله تعالى: ﴿وَحُورٌ عِينٌ(22)﴾ **الواقعة/** قرئ بالرفع والنصب والجر فمن جر وهو حمزة والكسائي وغيرهما جاز أن يكون معطوفا على **(بأكواب)** وهو محمول على المعنى لأن المعنى يتنعمون بأكواب وفاكهة ولحم وحور قاله الزجاج وجاز أن يكون معطوفا على **(جنات)** أي: هم في جنات النعيم وفي **(حور)** على تقدير حذف المضاف كأنه قال وفي معاشرة حور.

قال الفراء: الجر على الإتباع في اللفظ وإن اختلفا في المعنى لأن (الحور) لا يطاف بهن قال الشاعر :

إِذَا مَا الْغَانِيَاتُ بَرَزْنَ يَوْمًا وَزَجَّجْنَ الْحَوَاجِبَ وَالْعُيُونَا

والعين لا تزجج وإنما تكحل وقال آخر :

وَرَأَيْتُ زَوْجَكِ فِي الْوَغَى مُتَقَلِّدًا سَيْفًا وَرُمْحَا

قال قطرب: وهو معطوف على الأكواب والأباريق من غير حمل على المعنى قال: ولا ينكر أن يطاف عليهم بالحور ويكون لهم في ذلك لذة .

ـ ومن نصب وهو الأشهب العقيلي والنخعي وعيسى بن عمر الثقفي وكذلك هو في مصحف أبيّ بن كعب فهو على تقدير إضمار فعل كأنه قال: ويزوجون حورا عينا والحمل في النصب على المعنى أيضا حسن لأن معنى يطاف عليهم به يعطونه.

---

22 ـ فتح القدير ، الشوكاني ، 235/2

ـ ومن رفع وهم الجمهور وهو اختيار أبي عبيدة وأبي حاتم فعلى معنى وعندهم (حور عين) لأنه لا يطاف عليهم بالحور وقال الكسائي: ومن قال (وحور عين) بالرفع وعلل بأنه لا يطاف بهن يلزمه ذلك في (فاكهة ولحم) لأن ذلك لا يطاف به وليس يطاف إلا بالخمر وحدها.

قال الأخفش: يجوز أن يكون محمولا على المعنى لأن المعنى لهم أكواب ولهم حور عين وجاز أن يكون معطوفا على (ثلة) و(ثلة) ابتداء وخبره (على سرر موضونة) وكذلك (حور عين) وابتداء بالنكرة لتخصيصها بالصفة كأمثال أي مثل (أمثال اللؤلؤ المكنون) أي الذي لم تمسه الأيدي ولم يقع عليه الغبار فهو أشد ما يكون صفاء وتلألؤا.[23]

(د) ـ قوله : ﴿إِلَّا مَنْ ظُلِمَ﴾النساء/قرأ الجمهور بضم الظاء وكسر اللام ويجوز إسكانها ومن قرأ (ظلم) بفتح الظاء وفتح اللام وهو زيد بن أسلم وابن أبي إسحاق وغيرهما فلا يجوز له أن يسكن اللام لخفة الفتحة. فعلى القراءة الأولى: المعنى لا يحب الله أن يجهر أحد بالسوء بالقول إلا من ظلم فلا يكره له الجهر به.[24]

قال الشوكاني: (إلاّ مَنْ ظُلِمَ)على البناء للفاعل فالاستثناء منقطع والمعنى لكن الظالم يحبه أو لكنه يفعل ما لا يحبه الله تعالى فيجهر بالسوء والموصول في محل نصب وجوز الزمخشري أن يكون مرفوعا بالإبدال من فاعل (يحب) كأنه قيل : لا يحب الجهر بالسوء إلا الظالم

23 ـ الجامع لأحكام القرآن ، القرطبي ، 204/7

24 ـ الجامع لأحكام القرآن ، القرطبي ، 1/6

على لغة من يقول: "ما جاءني زيد إلا عمرو" بمعنى: "ما جاءني إلا عمرو" ومنه قول الله تعالى : ﴿لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ﴾النمل /65 وهى لغة تميمية وعليها يقول الشاعر :

عشية ما تغنى الرماح مكانها ولا النبل إلا المشرفي المصمم

وقد نَقَلَ هذه اللغة سيبويه وأنكرها البعض وكفى بنقل شيخ الصناعة سندا للمثبت.[25] ونكتفي بما ذكرنا لضيق المجال ونحيل من أراد الزيادة على كتب القراءات وكتب التفسير فسوف يجد فيضا من السر من تعدد القراءات.

والإعراب مخلد في القرآن وحديث رسول الله وتراثنا الفكري وهو ما تميزت به العربية وإذا لم نراعه فالواجب ألاّ نسمي الكلام عربيا. فعلى الذي ذكرناه فإن حركات الإعراب ليست شيئا زائدا أو ثانويا وهي لم تدخل على الكلام اعتباطا وإنّما دخلت لأداء وظيفة أساسية في اللغة إذ بها يتضح المعنى ويظهر وعن طريقتها نعرف الصلة النحوية بين الكلمة والكلمة في الجملة الواحدة بحسب المعنى المراد، وكانت حركات الإعراب على النحو كلّه حتى سمي النحو بعلم الإعراب وليس هذا التعريف صحيحا لأن النحو أوسع من الإعراب وأشمل كما سبق وأن بَيَنَّاه.

اختلاف بين النحاة في دلالة الحركات على المعاني: يختلف الرأي في دلالة الحركات على المعاني الإعرابية بين النحاة إلى فريقين :

25 ـ روح المعاني ، الألوسي ، 2/6

الفريق الأول : رأي القائلين بعدم الدلالة على معان ومن هؤلاء :

(أ) ـ الخليل بن أحمد وهو أوّل من أشار إلى هذه المشكلة من القدماء ذكر سيبويه أنّ الخليل زعم أن الفتحة والكسرة زوائد وهنّ يلحقن الحروف ليوصل إلى التحكم به والبناء هو الساكن لا زيادة فيه**!!**.[26]

قال السيرافي شارحا ما قاله الخليل: يعني أنّ الفتحة تزاد على الحرف، ومخرجها من مخرج الألف وكذلك الكسرة من مخرج الياء، والضمة من مخرج الواو واستدلّ على ذلك بشيئين :

أحدهما : أنا نرى أن الضمة متى أشبعناها صارت واوا مثل قولنا : (زيدو ، والرجلو).

والثاني : ما قاله سيبويه حين ذكر الألف والواو والياء فقال : لأنّ الكلام منهن أو بعضهن.

(ب)ـ أما قطرب (وهو أبو عليّ محمد بن المستنير أخذ عن سيبويه)فقال: إنما أعربت كلامها؛ لأنّ الاسم في حال يلزمه السكون للوقف فلو جعلوا وصله بالسكون وأمكنهم التحريك جعلوا التحريك معاقبا للإسكان ليتبدّل الكلام ألا تراهم بنوا كلامهم على متحرك وساكن ولم يجعلوا بين ساكنين في حشو الكلمة ولا في حشو بيت ولا بين أحرف متحركة لأنّهم في اجتماع الساكنين يبطئون في كثرة

26 ـ الكتاب ، سيبويه ،

الحروف المتحركة ويستعجلون ، وتذهب الصّلة من كلامهم فجعلوا الحركة عقب الإسكان.[27]

تعقيب : وما قاله قطرب توضيح وبيان لرأي الخليل الذي ذكرناه وإلى هذا الرأي ذهب د/إبراهيم أنيس إلاّ أنّه يرى أن هذه الزوائد الإعرابية يلجأ إليها لأمور فنية وهو الموسيقى والانسجام يستدعيان هذه الزوائد الإعرابية، ومعنى هذا لأن هذه الحركات الإعرابية ليس لها مدلول، وأنها لم تكن تحدد المعاني في أذهان العرب الأقدمين ، وهي لا تعدو أن تكون حركات يحتاج إليها في كثير من الأحيان لوصل الكلمات بعضها.

ويتضح لنا مما سبق أنّ القدماء وقفوا عند حركات الإعراب وعلّلوا دخولها في الكلام، ووقفوا عند التنوين واستقرؤوا مواضع دخوله وصنفوا معانيه بحسب تلك المواضع.

الفريق الثاني : رأي القائلين أنّ الحركات تدلّ على معان

ونذكر منهم :

(أ) ـ قال أبو البقاء في معرض حديثه عن الأصل في علامات الإعراب الحركات: إن الإعراب دال على معنى عارض في الكلمة فكانت علامته حركة عارضة في الكلمة لما بينهما من التناسب.[28]

27 ـ الأشباه والنظائر ، السيوطي ، 89/1

28 ـ اللباب في علل البناء والإعراب ، أبو البقاء ، 54/1

(ب)- قال الزجاجي: إن الأسماء لما كانت لما تعتورها المعاني جعلت فاعلة ومفعولة ومضافة ولم يكن في صورتها وأبنيتها أدلّة على هذه المعاني جعلت حركات الإعراب تنبئ عن هذه المعاني فقالوا: {ضرب زيد عمرا} فدلّوا برفع زيد على أنّ الفعل له، وبنصب عمرو على أنّ الفعل واقع به. وقالوا: {ضُرب زيد} فدلّوا بتغير الفعل ورفع زيد على الفعل ما يسمّ فاعله ، وأن المعول قد ناب منابه ...وكذلك سائر المعاني جعلوا هذه الحركات دلائل عليها ليتسعوا في كلامهم ، ويقدّموا الفاعل إن أرادوا ذلك أو المفعول عند الحاجة إلى تقديمه ، وتكون الحركات دالة على المعاني.[29]

(ج) - وقال أبو حيان التوحيدي : والكلام يتغير المراد فيه باختلاف الإعراب، كما يتغير الحكم فيه باختلاف الأسماء، وكما يتغير المفهوم باختلاف الأفعال؛ وكما ينقلب المعنى باختلاف الحروف؛ ولقد قال رجل بالري كان نبيلاً في حاله جليلاً في مرتبته عظيماً عند نفسه: {اقعد حتى تتغذى بنا} . وهو يريد: {حتى نتغذى معنا}؛ فانظر إلى هذا المحال الذي ركبه بلفظه وإلى المراد الذي جانبه بجهله؛ ولهذا نظائر غير خافية عليك ولا ساقطةٍ دونك...[30]

(د) - وقال ابن فارس : إن الإعراب هو الفارق بَيْنَ المعاني. ألا ترى أن القائل إذَا قال: "مَا أحسن زيد" لَمْ يفرّق بَيْنَ التعجب والاستفهام

29 - الإيضاح في علل النحو ، الزجاجي ، ص : 70

30 - الإمتاع والمؤانسة ، أبو حيان التوحيدي ، ص : 149

والذمّ إلاَّ بالأعراب. وكذلك إذَا قال: {رب أخوك أخانا}و{وَجْهُك وجهُ حُرّ} و{وجهُك وجهٌ حرٌّ} وَمَا أشْبَه ذَلِكَ من الكلام المشْتَبه.

وقال: الإعراب من العلوم الجليلة الَّتِي خصت بهَا العرب وهو الفارق بَيْنَ المعاني المتكافِئَة فِي اللفظ وبه يعرف الخبر الَّذِي هو أصل الكلام، ولولاه مَا مُيّز فاعل من مفعول، ولا مضاف من مَنْعوت، ولا تَعَجُّبٌ من استفهام، ولا صَدْر من مصدَر، ولا نعتٌ من تأكيد.

وذكر بعض أصحابنا أن الإعراب يختص بالأخبار، وَقَدْ يكون الإعراب فِي غير الخبر أيضاً. لأنّا نقول: "أزيدٌ عندك؟" و "أزيداً ضربت؟" فقد عَمِل الإعراب وَلَيْسَ هو من باب الخبر.[31]

(هـ)- وقال البطليوسي: إن العرب قد تفرق بين المعنيين المتضادين بالحركات فقط واللفظ واحد ألا ترى أن الفاعل والمفعول ليس بينهما أكثر من الرفع والنصب فربما حدث المحدث بالحديث فرقع لفظة منه ينوي بها أنها فاعلة ونصب أخرى ينوي بها أنها مفعولة فنقل عنه السامع ذلك الحديث فرفع ما نصب ونصب ما رفع جهلا منه بما بين الأمرين فانعكس المعنى الى ضد ما أراده المحدث الأول.[32]

الترجيح : إن الإعراب دخل الكلام ليفرق بين المعاني من الفاعلية والمفعولية والإضافة ونحو ذلك والحجة أن الكلام لو لم يعرب لالتبست المعاني ألا ترى أننا إذا قلنا: {ضرب زيد عمرو، وكلم أبوك أخوك} لم يعلم الفاعل من المفعول.

---

31 ـ الصاحبي في فقه اللغة ، ابن فارس ، ص : 55 ـ 56

32 ـ الإنصاف للبطليوسي ، ص: 171

أما ما ذكره الخليل فإنّه لا ينفي دلالة الرفع والنصب والكسر على المعنى وإنّما أشار إلى أصل هذه الحركات فالضمة أصلها واو، والفتحة أصلها ألف، والكسرة أصلها ياء.

ويجب أن نفرّق بين تقرير الإعراب وتفسير المعنى وهما معا يرجعان إلى حكم واحد لأن النظر اللغوي راجع إلى تقرير أصل الوضع والآخر راجع إلى تقرير المعنى في الاستعمال كما قالوا في قوله تعالى: ﴿**وَمَتَاعًا لِلْمُقْوِينَ(73)**﴾ الواقعة/أي المسافرين وقيل: النازلين وضوء القواء وهي القفر.

وذكر علماء هذا الفن وقد تخالف طريق الإعراب لأجل صحة المعنى المراد، وفي ذلك قوله تعالى: ﴿**وَإِنْ يُقَاتِلُوكُمْ يُوَلُّوكُمُ الْأَدْبَارَ ثُمَّ لَا يُنْصَرُونَ**﴾ آل عمران/ والقياس أن يكون **(ينصرون)** مجزومة لأنها معطوفة على مجزوم، ولكن لما كان المراد الإخبار بأنهم لا ينصرون أبداً ألغى العطف، وأبقى صيغة الفعل على حالها، لتدل على الحال والاستقبال، ولو جزم لما دل إلا على الحال.

هل الإعراب هو النحو؟ إن الإعراب ما هو إلاّ فصل من فصول النحو العربي وليس هو كل النحو العربي لأن لغات العالم كلّها ذات طبيعة نحوية مع أن أكثرها لا تعرف أواخر كلماتها فما الذي كان يبحث فيه المتخصصون في نحو هذه اللغات؟ أليس النحو الذي يبحثون فيه هو طرائق تأليف الكلام وقواعد ربط المفردات في جمل ليؤدي المعنى العام للجملة أغراض المتكلمين ومقاصدهم، وإذا كان الأمر كذلك، فلا

بد أن يكون لهذا الربط أدوات وصيغ وتراكيب تستخدمها كلّ لغة بحسب طبيعتها وحركية أصواتها ، وقد وجد الباحثون عن طبيعة النحو في مختلف اللغات أن في كلّ لغة (دوال ماهية) و(دوال نسبة). ودوال الماهية هي مواد اللغة المعجمية ودوال النسبة هي ما يطرأ على هذه المواد في أثناء تركيبها من تقديم وتأخير وصيغ ولواحق وزوائد وعلامات وأدوات نحوية هي (كلمات فارغة) من المضمون المعجمي ولكنها حين توصل بغيرها تعطي مضمونها النسبي الرابط كالحروف ، والأدوات والأفعال المساعدة.

والنحو بمفهومه الحقيقي هو البحث في دلالة النسبة هذه على الفصائل والمعاني النحوية المختلفة ونحن لا ننكر أن الإعراب من طبيعة اللغات السامية واللاتينية القديمة ولكنه ليس هو المعنى النحوي ولا الدال على المعنى النحوي بل هو (علامةُ) أنّ الكلمة تحمل معنى نحويا خاصا ، فالفاعلية والمفعولية مثلا معنى من هذه المعاني النحوية دلّ عليه إسناد الفعل بدال هو: إما تركيب الجملة أو صيغة الفعل ،وعلامة ذلك (الضمة) أو (الفتحة) بدليل أن هذه العلامة تفقد (عَلَاميّتها) أحيانا- كما في المبنيات - مع بقاء المعنى النحوي ، وهذا يدلّ على أنّه أثر من آثار الإسناد لا الإعراب.[33]

33- البحث النحوي عند الأصوليين ، د/ مصطفى جمال الدين ، ص : 298 - 299 (بتصرف)

والخليل وسيبويه ومن سار على نهجهما لم يكون الإعراب هو غاية بحثهما ولم يكونوا ينظرون إلى أن الإعراب هو علم النحو بل إن النحو عندهم علم مستنبط بالقياس والاستقراء من كلام العرب والقياس.[34]

ولعلّ ما نورده من تعريفات للأعلام النحاة قديما وحديثا تحدد موضوع النحو بدقة وتبيّن أن موضوع النحو أشمل وأعمّ من الإعراب وما هذا الأخير إلاّ فصل من فصوله وجزء من مباحثه :

(1) ـ **عرفه ابن جني** حين فقال: " النحو أن تنحو سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره كالتثنية والجمع والتحقير والتكسير والإضافة والنسب والتركيب وغير ذلك ليلحق مَنْ ليس من أهل العربية بأهلها في الفصاحة فينطق بها وإن لم يكن منهم وإن شذّ بعضهم عنها ردّ به إليها.[35]

ومما يؤكد حقيقة ما ذكرناه من أن الإعراب ما هو إلاّ فصل من فصول النحو العربي تعريفات النحاة للنحو فقد وردت مبيّنة مجال هذا العلم ، وحددت غايته وفائدته نذكر منها :

(2) ـ **عرفه ابن الطراوة:** النحو تسدي الذهن للتمييز بين الاستقامة في الكلام والإحالة"[36] مع إقرارنا أن تعريف أبي الحسن بن الطراوة هو نقد نزيه ودعوة صادقة إلى إعادة النظر في مناهج النحاة.

---

34 ـ اللباب في علل البناء والإعراب ، 40/1

35 ـ الخصائص ، ابن جني ، 34/1

36 ـ ابن الطراوة وأثره في النحو ، د/محمد إبراهيم البناء ، ص : 66 لنا وقفة أخرى عند هذا التعريف وشرحه بالتفصيل . إن شاء الله

شرح وبيان: كأنه ينبّه الدارسين إلى أنّ مهمة النحوي ليست وقفا على العلم بالقوانين وإنّما هي في نظره أعمق وأبعد حين تمتد إلى مدارسة النصوص بحثا عن منهج اللغة وطرائقها في التعبير، ومن خلال هذه المدارسة يتكون لدى الدارس الحسّ اللغوي الذي يَقِفه على ما يكون به الكلام مستقيما وصوابا، ويكون بدونه مستحيلا وخطأ. ومن هنا كان في كثير من ردوده على الفارسي يذكر أنّ ما قاله ليس عليه دليل من شعر أو قرآن فتراه في باب إعراب الأسماء يقول: جميع ما يأتي بعد هذا الباب إلى باب الفاعل ومنه ما يخالف نصّ القرآن. وكأني بابن الطراوة يحذر النحاة من العكوف على كتب النحو، وصرف الهمم إليها وحدها فمن يكون هذا نهجه فسوف يزداد بُعدا عن العربية بمقدار بعده عنها نصّا وأسلوبا...[37]

(3) ـ أما ابن كمال باشا فقد بيّن مجال النحو حين تعرض للعلاقة بين علمي النحو والمعاني: "ويشارك النحوي صاحب المعاني في البحث عن المركبات إلاّ أن النحوي يبحث عنها من جهة هيأتها التركيبية صحة وفسادا ودلالة تلك الهيئات على معانيها الوضعية على وجه السداد وصاحب المعاني يبحث عنها من جهة حسن النظم المعبر عنه بالفصاحة في التركيب وقبحه".

وقال: "فما يبحث عنه في علم النحو من جهة الصحة والفساد يبحث عنه علم المعاني من جهة الحسن والقبح وهذا معنى كون علم

37 ـ ابن الطراوة النحوي ، د/محمد إبراهيم البنا ، ص : 67

المعاني تمام علم النحو".[38] والذي ذكره صريح في أن بحث علم النحو لا يقف به النحاة عند حدّ الإعراب والبناء فحسب، وإنما مجاله أعمق من ذلك وأشمل. وقد أشار إلى هذا عبد القاهر الجرجاني إلى هذا في دلائل الإعجاز حين قال: "وما النظم إلى أن تتوخى معاني النحو" فقد ربط نظم الكلام في توخي معاني النحو.

(5) ـ **تحدث الزجاجي** عن الفائدة من تعلم النحو فقال: "الفائدة فيه الوصول إلى التكلم بكلام العرب على الحقيقة صوابا غير مبدل ولا مغيّر، وتقديم كتاب الله الذي هو أصول الدين والدنيا والمعتمد ومعرفة أخبار النبيّ (وإقامة معانيها على الحقيقة لأنّه لا تفهم معانيها على صحة إلاّ بتوفيتها حقوقها من الإعراب.[39]

فالزجاجي هاهنا لا يرى الفائدة من النحو إعراب أواخر الكلمة كما يتوهمه بعض منتقدي النحو العربي وإنما الفائدة من تعلمه إقامة المعاني على حقيقتها ولا يتأتى ذلك إلاّ بتوفيتها حقّها من الإعراب ونطقها نطقا سليما غير محرف ولا مغيّر.

إن النحاة يبحثون عن الأساليب التي لا يقال للناطق بها قد جئت بما لا تتكلم به العرب، فإذا أجازوا في بعض التراكيب وجهين أو وجوها من الإعراب فمعنى ذلك أنّ هذين الوجهين أو تلك الوجوه قد تكلّم بها العرب عند تأدية المعنى الأصلي لذلك التركيب يقولون هذا ولا ينفون

38 ـ دراسات في اللغة وتاريخها ، الشيخ الخضر ، ص : 184

39 ـ الإيضاح في علل النحو ، الزجاجي ، ص: 95

أن يكون لكلّ وجه من الوجهين أو الوجوه أثر في تصوير المعنى الأصلي يغاير الآثار التي قد يحدثها غيره من الوجوه، فهم إذا اختلفوا في وجه من وجوه الإعراب يجيزه طائفة ويمنعه آخرون، فإن اختلافهم يرجع إلى أنّ هذا الوجه قد نطق به العرب في مثل هذا التركيب أو لم ينطقوا وبعد أن يقوم الشاهد على جواز وجهين أو وجوه في التركيب، قد ينبهون إلى ما يفترق به الوجهان أو الوجه من الأثر في رسم المعنى الأصلي وتصويره وإن صحّ أنهم لم ينتهوا في جدلهم إلى كلمة فاصلة فلأنّ المجيز لبعض الوجه لم يقم الشاهد المقنع لخصمه من كلام فصيح أو قياس صحيح.

إن موضوع النحو عند الأعلام النحاة هو الهيئة التركيبية للكلام العربي، وأن الهدف منه الأمن من الخطأ في التأليف والقدرة على الفصاحة والإفهام فقد جاءت تعريفاتهم للنحو بشكل يضمن الوفاء بما حدّد له من موضوع. لكن أكثر المتأخرين حصروا موضوع بحثه في دائرة ضيقة فجعلوا موضوعه: (الكلم العربية من حيث ما يعرض لها من الإعراب والبناء)[40] ولذلك أطلق هذا الفريق على النحو اسم **(علم الإعراب)** يقول الزمخشري في معرض حديثه عن افتقار الباحثين إلى النحو: "وافتقاره إلى العربية بيّن لا يدفع ومكشوف لايتقنع ويرون الكلام في معظم أبواب أصول الفقه ومسائلها مبنيا على علم الإعراب

40 ـ حاشية الصبان على الأشموني ، 15/1

والتفاسير مشحونة بالروايات عن سيبويه والأخفش والكسائي والفراء وغيرهم من النحويين البصريين والكوفيين.[41]

والدارس للنحو في مصادره الأولى يجد أن النحاة لم يقصروا على البحث في أواخر الكلم وإنهم بحثوا في أحوال التأليف من كلّ ناحية تدخل في موضوع علمهم ولا نسلم لهم حين قالوا منتقدين النحاة وحسبوا أن النحو هو الإعراب: "أنهم حرموا أنفسهم وحرموا من اتبعهم من الإطلاع على كثير من أسرار العربية وأساليبها المتنوعة" ولا يسعنا إلا أن نقرّ هاهنا أنّ النحاة القدامى قد دققوا النظر في أسلوب الكلام من جهتين:

الأولى: جهة صحة تأليف الكلام ونسجه بحيث لا يعد خارجا عن العربية محكوما عليه باللحن وبعبارة أخرى يكون الكلام مطابقا لأحد الأساليب التي يؤدي بها العرب المعنى الأصلي بليغا أو غير بليغ وهذه الجهة هي التي يبحث فيها النحاة .

الثانية: جهة أخذ الكلام مرتبة من المراتب الزائدة على صحة التأليف عربية أعني مراتب حسن البيان وهذه الجهة هي التي يبحث عنها علماء البلاغة .

وإذا درسنا الميراث النحوي والبلاغي بإنصاف ونزاهة وجدنا كلا الفرقين قد قطعوا في البحث عن فقه الأساليب ودقائق التصور بها

41 ـ المفصل في صنعة الإعراب ، الزمخشري ، 18/1

أشواطا واسعة وبلغوا فيها إلى غايات بعيدة، فدعوى أنهم حرموا أنفسهم أو حرموا أتباعهم من الإطلاع على كثير من أسرار العربية مبنية على أنّ النحاة قد ضيقوا بحث علم النحو وقد ثبت لدينا أنهم لم يضيقوه ولكنهم لم يريدوا أن يتعدوا حدوده إلى موضوعات يُبْحَث عنها في علوم أخرى كعلم اللغة وفقهها أو علوم البلاغة.

يقول العلامة د/عبد الرحمن الحاج صالح : ولولا كتاب سيبويه لما كنّا نستطيع أن نعرف إلى أيّ درجة

من العمق العلمي بلغت هذه الأفكار وذلك لغزارة ما يحتوي عليه الكتاب من المعلومات وكذلك ما وصل إلينا من الشروح الضخمة للكتاب . وقد يتعجب من يقرأ أو يسمع ذلك من أن يكو النحو العربي الذي أبدعه هؤلاء في المستوى العلمي الذي بلغته اللسانيات الحديثة أو يفوقه من بعض الوجوه بعد أن مضى عليه أكثر من ألف سنة فزيادة لما قلناه من أن الكثير من الأفكار العلمية قد تمضي عليها قرون وهي مختفية حتى تأتي حضارة أخرى تكتشفها من جديد وذلك مثل كروية الأرض ودورانها حول الشمس (عند اليونان قبل بطليموس) والدورة الدموية الجزئية عند ابن النفيس وقوانين تطور الحضارة عند ابن خلدون والبنوية اللغوية عند علماء الهنود في القرن الرابع قبل الميلاد وغير ذلك.

وقد يكون بعض هذه الأفكار قد اطلع عليها من نسبت إليه من المحدثين، وقد يسكت عن المصدر الذي استقى منه وذلك مثل مخترع الجبر المزعوم (في أوروبا) أو حساب المثلّثات وغير ذلك.

إن النحو العربي الذي نتحدث عنه هو النحو الأصيل نحو الخليل بن أحمد وسيبويه ومن سار على نهجهم لا النحو الذي نجده عند ابن مالك وشراح ألفيته وكتبه فالتصور العلمي يختلف فيهما تماما فالأوّل مبني على المنطق العربي الأصيل وأما الثاني فهو ما أجمع الناس على أنّه مبني على المنطق اليوناني.[42]

التفاعل بين الدلالة والإعراب : وهناك قضية هامة لابد من إثارتها وهي قضية اللفظ والمعنى فإننا نرى أنها ليس قائمة حول أصل المادة اللغوية وطريقة وضعها أو الاصطلاح عليها وإنما كان الإعراب مما أثار حسهم فهو عندهم من العلوم الجليلة التي خصت بها العرب، وهو الفارق بين المعاني المتكافئة في اللفظ. وبه يعرف الخبر الذي هو أصل الكلام ولولاه ما ميّز بين فاعل من مفعول ولا مضاف من منعوت ولا تعجب من استفهام ولا صدر من مصدر ولا نعت من توكيد.[43]

وإن الإعراب من الظواهر النحوية في العربية، وميزة من مميزاته التي هي من بقايا ما عرفت به اللغات السامية قد تكون العربية أمّ للغات السامية الأخرى ويعجبني هنا قول د/أحمد سليمان ياقوت حين تساءل لما لا تكون العربية هي أمّ للغات السامية لكونها معربة مثل اللغات الأخرى المعربات وكانت أصلا لغيرها من اللغات غير المعربة فيقول :

42 ـ دراسات والبحوث في اللسانيات العربية ، د/عبد الرحمن الحاج صالح .

43 ـ الصاحبي في فقه اللغة ، ابن فارس ، ص : 42

إننا إذا تتبعنا منهج المقارنة اللغوية اتضح لنا أن اللغات الأمهات كانت تتميز بالإعراب : فالسنسكريتية واليونانية واللاتينية كانت لغات معربة، ومن هذه اللغات المعربة انبثقت لغات أخرى غير معربة فمن اللاتينية تفرعت الفرنسية والبرتغالية والألمانية...ومن السنسكريتية تفرعت اللغة الفارسية واللغات الهندية الحديثة ومن اليونانية تفرعت اللغات اليونانية الحديثة[44] فما المانع أن تكون اللغة العربية هي الأصل الذي تفرع عنه باقي الساميات غير المعربات.[45]

وختاما ونشير إلى أنّ الأمر المتعارف من كلام العرب والشيء المعقول من لسانهم ومعلوم من مذاهبهم ومن عادة العرب أن تتكلم بطباعها وبما أودع الله تعالى في لسانها من البيان الذي يحصل به علم المعاني عند السامعين فمن كمل معرفته من الناس بلسانها واستدرك مرادهم بكلامهم بما ذكرنا من لغتهم وعرفه من لسانهم وهذا مثل وجوه الإعراب من الرفع والنصب والخفض فإنهم لم يقولوا: إن لساننا في الإعراب كذا وكذا ولكن تكلمت بطباعها على وجوه من الإعراب فمن عرف لسانهم عرف وجوه الإعراب من كلامهم.

وإن الواضع كما وضع الألفاظ لإفادة المقاصد الباطنة وغيرها وضع الإعراب لإفادة المعاني الطارئة على بعضها بالتركيب توفية لكمال المقصود مع الاختصار ولا يفيد كون المعنى متوقف على الربط حركة

44 ـ علم اللغة ، عليّ عبد الواحد وافي ، ص : 115

45 ـ ظاهرة الإعراب في النحو العربي ، أحمد سليمان ياقوت ، ص : 5

الإعراب في سائر القضايا إذ تخفى هذه الحركة في المبني والمعتل مقصورا كان أو منقوصا بل وفي المعرب بها إذا وقف عليه بالسكون والأظهر أنه أي الرابط بينهما فعل النفس وهو الحكم النفسي بالخبر على المبتدأ ثبوتا أو نفيا ودليله أي فعل النفس هذا لأنه أمر مبطن لا يوقف عليه إلا بتوقيف من الرابط الضم الخاص (أي التركيب الخاص) الموضوع نوعه لإفادة ذلك الربط لعمومه.

وأما الحركة فعند ظهورها لفقد مانع منه يتأكد الدال لتعدده حينئذ وإن لم يظهر لمانع انفرد الضم الخاص (أي التركيب الخاص) بالدلالة على ما بينهما من الربط وبه كفاية.

والإعراب من أبرز خصائص العربية وهو خاصية قديمة قدم اللغة نفسها وهذا بإجماع علماء العربية ولم تكن العربية مجردة من الإعراب ثمّ احتاج إليه المتكلمون فابتدعوه، وإنّ هذه الصفة التي بلغتنا وعرفها أهلها في عهدهم هي التي بلغتنا وورثناها. وأنّ النصوص التي وصلت إلينا من أدبهم وشعرهم هي نصوص معربة، وإنّ أقدم كتاب وصل إلينا هو القرآن الكريم وصل إلينا معربا وهو الذي يحتج به على صحة تلك وكذا الأحاديث النبوية دليل على وجود الإعراب.

وقد نقل إلينا علماء الأصول أن الجهل بالإعراب ومعاني كلام العرب ومجازاتها جعل كثيرا من رواة الحديث لا يفرقون بين المرفوع والمنصوب والمخفوض ولعمري لو أن العرب وضعت لكل معنى لفظا يؤدي عنه لا يلتبس بغيره لكان لهم عذر من ترك تعلم الإعراب ولم

يكن لهم حاجة إليه في معرفة الخطأ من الصواب ولكن العرب قد تفرق بين المعنيين المتضادين بالحركات فقط واللفظ واحد ألا ترى أن الفاعل والمفعول ليس بينهما أكثر من الرفع والنصب فربما حدث المحدث بالحديث فرفع لفظة منه ينوي بها أنها فاعلة ونصب أخرى ينوي بها أنها مفعولة فنقل عنه السامع ذلك الحديث فرفع ما نصب ونصب ما رفع جهلا منه بما بين الأمرين فانعكس المعنى إلى ضد ما أراده المحدث الأول.

ومما أخذناه عن أساتذتنا "إن أعظم ما يجب على الطالب لعلوم القرآن الراغب في تجويد ألفاظه وفهم معانيه ومعرفة قراءاته ولغاته وأفضل ما القارئ إليه محتاج معرفة إعرابه والوقوف على تصرف حركاته وسواكنه يكون بذلك سالما من اللحن فيه مستعينا على أحكام اللفظ به مطلعا على المعاني التي قد تختلف باختلاف الحركات متفهما لما أراد الله به من عباده إذ بمعرفة حقائق الإعراب تعرف أكثر المعاني وينجلي الإشكال فتظهر الفوائد ويفهم الخطاب وتصح معرفة حقيقة المراد".[46]

وبعد أنْ بينّا أنّ الإعراب ليس هو النحو بل هو جزء منه وأنّ علم النحو ليس غاية في ذاته وأنّ الإعراب ليس دراسة أواخر الكلمات كما يتوهمه البعض، وإنّما هو علم نشأ في أحضان القرآن الكريم ابتداء

46 ـ مشكل إعراب القرآن ، مكي بن أبي طالب القيسي ، 63/1

وسيبقى خادما ووسيلة لفهمه وقد بيّنا أن كلّ محاولة إبعاده عن الغاية التي من أجلها وُجِدَ بدعوى العصرنة والحداثة فهي دعوة ضالة مضلة.ولسنا ضد مجاراة العصر وما يحدث من نظريات علمية مفيدة ولكننا ضد الإمعية والتقليد والزراية بتراثنا الأصيل، والتقول على أعلامنا الفطاحل وتحميلهم ما لم يهدفوا إليه لا تلميحا ولا تصريحا وأن القواعد العلمية تقتضي الصدق في القول والأمانة في النقل. وبالله تعالى التوفيق.

فهرس أهم المصادر والمراجع :

1. **لسان العرب ،** ابن منظور ، دار صادر ، بيروت ، 1956م
2. **أسرار العربية ،** أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري، تحق : د/فخر صالح قداره بيروت: دار الجيل، 1995/1415 ط : 1
3. **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك،** ابن هشام، بيروت : دار الجيل، 1979 ، ط : 5
4. **اللباب في علل البناء والإعراب،** أبو البقاء محب الدين عبد بن الحسين بن عبد الله ، تحق : غازي مختار طليمات دمشق : دار الفكر ط : 1
5. **الخصائص ،** ابن جني (أبو الفتح عثمان)، تحق : محمد علي النجار ، القاهرة : 1952/1956
6. **الإتقان في علوم القرآن ،** جلال الدين السيوطي ، بيروت المكتبة الثقافية1973
7. **مسائل خلافية في النحو ،** أبو البقاء العكبري ، تحق: محمد خير الحلواني ، دار النشر ، بيروت ، ط : 1 ، 1992
8. **المفصل في صنعة الإعراب ،** الزمخشري ، تحق: د/أبو ملحم ، بيروت : دار مكتبة الهلال ، 1993م ط : 1
9. **التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر ،** عبد الفتاح لاشين ، الرياض ، دار المريخ ، 1980م

10. **نتائج الفكر في النحو** ، السهيلي ، تحق : الشيخ عادل أحمد عبد الموجود ، والشيخ علي محمد معوض ، دار الكتب العلمية ، ط : 1 ، 1412هـ/1992م

11. **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع** ، جلال الدين السيوطي د/ عبد العال سالم مكرم، الكويت: دار البحوث العلمية 1400هـ/1980م ط:1

12. **المثل السائر** ، ابن الأثير ، تحق : محمد محي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، بيروت ، 1995

13. **الجامع لأحكام القرآن** ، محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي ، القاهرة:م.دار الكتب 1387/1967

14. **فتح القدير** ، محمد بن علي بن محمد الشوكاني ، بيروت : دار الفكر ، بدون تاريخ

15. **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني** ، محمود الألوسي ، دار إحياء التراث ، بيروت

16. **البحث النحوي عند الأصوليون** ، مصطفى جمال الدين ، بغداد ، دار الرشيد ، 1980م

17. **أبو الحسن بن الطراوة وأثره في النحو** ، د/ محمد إبراهيم البناء ، تونس ، ط : 1400هـ/1980م

18. **دراسات في اللغة العربية وتاريخها** ، الشيخ الخضر ، المكتب الإسلامي ، ط : 2 ، 1380هـ/1960م

19. **كشاف اصطلاحات الفنون ،** محمد التهانوي ، بيروت : م.شركة الخياط

20. **رسالتان في اللغة ،** علي بن عيسى الرماني ، تحقيق إبراهيم السامرائي ، دار الفكر ، عمان ، 1984

21. **الإيضاح في علل النحو ،** الزجاجي ، تحق : د/ مازن مبارك دار الكتاب اللبناني بيروت ، 1974

22. **الإيضاح في علل النحو ،** الزجاجي ، ص: 95

23. **القراءات وأثرها في النحو العربي والفقه الإسلامي[1]** ، د/ التواتي بن التواتي ، مطبعة العربية ، [1] : 1 ، سنة 2005

24. **الفصول المفيدة في الواو المزيدة ، أبو سعيد خليل العلائي ،** تحق: د/حسن موسى الشاعر ، ط : 1 سنة 1990 عمان

25. **اللغة بين المعيارية والوصفية ،** تمام حسان ، مكتبة الأنجلو المصرية ، 1958

26. **دلائل الإعجاز ، عبد القاهر الجرجاني ،** صحح أصله الشيخ العلامة محمد عبده ، مطبعة السعادة

27. **الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها ،** أحمد بن فارس ، تحق: د/مصطفى الشويمي بيروت:م. بدران للطباعة والنشر 1963/1382

28. **شرح الكافية في النحو** ، رضي الدين الإستربادي ، الأستانة ، 1275 هـ

29. **ظاهرة الإعراب في النحو العربي** ، أحمد سليمان ياقوت ، ديوان المطبوعات ، الجزائر ، 1983

30. **شرح الأشموني** ، تحق : محمد محيي الدين عبد الحميد مصر : مطبعة الحلبي ، 1939م ، ط: 2